الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/2011
وهي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من قبل
الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

الهدنة القاتلة «مقتل 63 مدنياً، بينهم 21 بسبب الجوع في مضايا»

استخدمت القوات الحكومية (الأمن والجيش والميليشيات الأجنبية والمحلية الموالية لها) سلاح الحصار والتجويع كأداة من أدوات الحرب على نحو ممنهج؛ وذلك في عدة مناطق خضعت لسيطرة المعارضة المسلحة، وامتد حصار بعض المناطق لسنوات.

بلدة مضايا الواقعة بريف دمشق فرض النظام السوري حصاراً عليها منذ نهاية عام 2013، ومع بداية شهر تموز/ 2015 اشتد الحصار؛ حيث منعت الحواجز العسكرية المحاصرة للبلدة (حاجز كازية نبع بردى، حاجز الوزير، حاجز المطحنة، حاجز الشعبة...) وبعض الثكنات العسكرية كمعسكر الطلائع ومعسكر التكية، منعوا الأهالي من إدخال أية مواد غذائية أو طبية أو محروقات، إضافة إلى ذلك قامت قوات النظام السوري بزرع مئات الألغام المضادة للأفراد في الأراضي الزراعية المحيطة بالبلدة.

وعلى الرغم من توقيع إتفاقية الهدنة في 24/ أيلول/ 2015 والتي كان أحد بنودها فك الحصار عن بلدة مضايا، إلا أنه لم يتم السماح بدخول المواد الغذائية منذ بدء سريان الهدنة إلا مرة واحدة بتاريخ 18/ تشرين الأول/ 2015 حيث دخلت قافلة مساعدات برعاية الأمم المتحدة، وقد تسببت مادة البسكويت المنتهية الصلاحية التي وزعت مع باقي المساعدات في ما لايقل عن 200 حالة تسمم في بلدة مضايا، وفي هذا الصدد أصدرنا تقريراً طالبنا فيه الأمم المتحدة بفتح تحقيق ومحاسبة المسؤولين عن توزيع المواد الغذائية الفاسدة، والذي لم تظهر أي نتائج له حتى الآن.

خلال ستة أشهر من اشتداد الحصار تدهورت الحالة الإنسانية في البلدة التي تضم قرابة 43 ألف شخص- بينهم قرابة 300 عائلة نزحت من مدينة الزبداني – بالتوازي مع الحصار الذي تسبب في ندرة المواد؛ ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل صارخ، فقد وصل سعر كيلو الأرز إلى قرابة 115 دولاراً، وسعر كيلو حليب الأطفال إلى قرابة 180 دولاراً، نتيجة لذلك تفاقمت حالات سوء التغذية والتجفاف، لاحقاً اضطر الأهالي إلى أكل الحشائش، وأوراق الأشجار، وأدى نفاذ الأدوية والمستلزمات الطبية إلى وفاة عدد من أصحاب الأمراض المزمنة.

منذ بداية تموز/ 2015 حتى لحظة إعداد هذا التقرير وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالاسم والتفاصيل مقتل 63 مدنياً، يتوزعون على النحو التالي:

ألف: سبب مباشر للحصار:

سجلنا مقتل 29 شخصاً إثر نقص المواد الغذائية والطبية:

- 21 شخصاً، بينهم 8 أطفال، و3 سيدات قضوا جوعاً.
- 8 أشخاص، بينهم سيدتان، قضوا نتيجة نقص الدواء وقلة الرعاية الطبية.

باء: محاولات للخروج من الحصار:

سجلنا مقتل 34 شخصاً، أثناء محاولتهم الخروج من البلدة عبر الأراضي الزراعية يتوزعون على النحو التالي:

22 شخصاً، قتلوا نتيجة انفجار الألغام الأرضية.

8 أشخاص برصاص الحواجز العسكرية المحيطة بالبلدة.

4 أشخاص قضوا برصاص قناصين متمركزين في المناطق المحيطة بالبلدة.

وبعد حملات إعلامية واتصالات وصور صادمة للإنسانية جمعاء أظهرت بعض أهالي البلدة عظاماً بالية من شدة الجوع، أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بياناً متأخراً بتاريخ 7/ كانون الثاني/ 2015 طالب فيه بتسهيل دخول المواد الغذائية إلى جميع المناطق السورية المحاصرة، ومن وجهة نظرنا كمنظمة وطنية أصدرنا عدداً واسعاً من الدراسات والتقارير حول المناطق المحاصرة جميعها، وتحدثنا مع العشرات من أهلها، كان الأولى أن يتحدث البيان ويخص بالذكر منطقة مضايا باعتبارها الحالة الأكثر سوءاً، ومراعاة للحالة الحرجة التي تعانيها، فهذا سوف يركز التوجهات الأممية على هذه المنطقة تحديداً، فلا يمكن بحال من الأحوال مقارنة جميع المناطق مع مضايا على ما تشهده تلك المناطق بنسب متفاوتة أيضاً فيما بينها من حالات حصار وتجويع.

صور تظهر ضحايا الجوع في بلدة مضايا

وفي هذا الصدد أيضاً فإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان كمدافعين عن حقوق الإنسان نشعر ببالغ الأسى من عدم إصدار المفوضية السامية لحقوق الإنسان ممثلة بالمفوض السامي السيد رعد بن زيد الحسين بياناً أو خبراً عبر موقعها الإلكتروني يتحدث فيه عن هذا الوضع الكارثي الاستثنائي.

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن هذا الحصار يحمل صبغة طائفية كون حزب الله اللبناني مشاركاً إلى جانب النظام السوري بشكل فعال في عمليات الحصار، وقد أخبرنا عدد من الأهالي عن عمليات شراء أراضي ومنازل مقابل الحصول على طعام يُبقيهم على قيد الحياة، وبالتالي فإن هذا له تداعيات تؤدي إلى عمليات تشريد قسري للسكان خوفاً على حياتهم من الموت جوعاً، وهذه العمليات تحمل في طياتها إجباراً للأهالي على هجر المنطقة، وربما يستوطن في هذه المنازل والأراضي عناصر من حزب الله اللبناني الذين اشتروها وهذا يعتبر بمثابة تغيير ديمغرافي واستطيان على خلفية مذهبية سوف يكون له مستقبلاً بلا أدنى شك تداعيات كارثية على استقرار الجمهورية العربية السورية في المرحلة الانتقالية، وإن هذا التشريد القسري أيضاً يرقى إلى جريمة حرب أخرى إضافة إلى جريمة الحرب المتمثلة بالحصار بحسب القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن الخاصة بسوريا رقم 2139 و2165 وأخيراً 2254، والتي لم يطبق منها شيء تقريباً للأسف الشديد.

صور تظهر ضحايا الجوع في بلدة مضايا

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان